

بداية النهاية

المعارضة ترمي كرة الحوار إلى الملعب الملكي

يُتَوَقَّعُ أن تتوضح خلال الأسبوع المقبل معالم مبادرة وليّ عهد البحرين للحوار الوطني، وسط كثيف المعارضة مشاوراتها السياسية للخروج صفاً واحداً استعداداً للمعركة الآتية

مع عودة الزعيم المعارض حسن مشيمع إلى البحرين، تكون المعارضة قد أكملت نصاب اجتماعاتها للتنسيق في ما بينها بشأن الرد على دعوة وليّ العهد الأمير سلمان بن حمد الخوارية. وترى هذه المعارضة أن الخطوة التالية يجب أن تأتي من جانب وليّ العهد كي يحدد توضيحات مبادرته وتفاصيلها، وبناءً عليه تعدد المعارضة ردها، من دون أن تلتفت إلى القرارات الملكية بشأن إجراء تعديلات حكومية شملت 5 وزارات من دون رئاسة الحكومة، إضافة إلى إجراءات اقتصادية تناولت إعفاء

المواطنين من 25 في المئة من قروض الإسكان. وأعلن نواب أن المعارضة لا تزال تنتظر التفاصيل والتوضيحات المتعلقة بالحوار قبل تحديد موقفها النهائي منه. وقال النائب عن «الوفاق»، مطر، «لم يبدأ الحوار بعد لأن الحكومة لم تحدد مبادرته حيال الإصلاح السياسي». وأضاف «ننتظر مبادرة من (وليّ العهد) الأمير سلمان لتحديد مدى الإصلاحات المطروحة، وما إذا كانت الحكومة تملك الإرادة الفعلية لتنفيذها». وأكد «هدفنا واضح: نريد حكومة منتخبة، ونريد أن يكتب الناس دستورهم بأنفسهم من خلال مجلس منتخب».

بدوره، شدّد النائب الوفاقي خليل المرزوق على أن «الدعوة إلى الحوار كانت واسعة جداً، والمعارضة طلبت الالتزام بما يطلبه الشعب». وجدّد زميله علي الأسود عرض الشرط الأساسي للحوار، قائلاً «أحد الشروط المسبقة هو أن تستقيل الحكومة قبل بدء الحوار». من جهته، توقع وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل

خليفة، أن تبدأ جلسات الحوار الوطني بين الدولة والقوى السياسية «في أي يوم خلال الأسبوع المقبل». وقال «لن يكون هناك موضوع غير قابل للنقاش، وكل المسائل دون استثناء ستكون قابلة للنقاش مثل التمثيل في الحكومة والتجنيس». مؤكداً أن «الطائفة الشيعية هي جزء أساسي من النسيج الاجتماعي في المملكة، لكننا لا نريد أن يكون النقاش بين السنة والشيعية أو بين الشيعة والحكومة. نحن نريد حواراً بين البحرينيين وحول البحرين».

من جهة ثانية، أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مرسوماً ملكياً بتعيين كل من مجيد العلوي وزيراً للإسكان وعبد الحسين ميرزا وزيراً للطاقة، ونزار البحارنة وزيراً للصحة، وجميل حميدان وزيراً للعمل، وكمال أحمد وزيراً لشؤون مجلس الوزراء. وخلال تادية الوزراء اليمين الدستورية، أمر الملك وزير الإسكان «بخفض الأقساط الشهرية للمستفيدين من المشاريع الإسكانية بنسبة 25 في المئة والتي تستفيد منها 35878 أسرة بحرينية». ورات جمعية «الوفاق» أن خطوة الملك

عملية التفاف وتلاعب على مطالبها. وأكدت أن المطالب تتمثل في «حكومة منتخبة نابغة من الإرادة الشعبية، والمطلوب إقالة الحكومة الحالية بالكامل، والعمل على تأليف حكومة انتقالية حتى الوصول إلى الحكومة المنتخبة». وشددت في بيان على أن استبدال وزراء آخرين «ينتمون إلى طائفة ما لا يعبر عما يريده شعب البحرين، بل المطلوب أن تنبع الحكومة من إرادة شعبية، وأن تكون منتخبة، وأن يكون معيار الكفاءة هو الفيصل، لا الطائفة أو الفئة أو القبيلة».

وتقدّم نواب كتلة «الوفاق» وعددهم 18 رسمياً باستقالتهم من البرلمان، أمس. وجاء في رسالة الاستقالة «صارت الحكومة تستخدم لغة المجازر والإرهاب، وتعاملت مع المطالبات السياسية العادلة بلغة الإرهاب». وأضافت الرسالة «انطلاقاً من صيانة دماء الشهداء وما أقسمنا عليه من صيانة حقوق هذا الشعب والذود عن حرياتهم، ووفاء لناخينا، فإننا لم نعد معنيين بهذا المجلس الذي لم يحرك ساكناً أمام هذه المجازر».

(الأخبار)

استبداله 5 وزراء في الحكومة وإعفاء 25 في المئة من قروض الإسكان

3 جمعيات تطبع المشهد السياسي في البحرين

والتداول السلمي للسلطة من دون تفرد لمجلس الوزراء، وإصلاح القضاء ومحاربة الطائفية، وإعادة الترتيب البيئي، وفتح السواحل أمام المواطنين، والمحافظة على هوية البحرين الثقافية والديموقراطية، وكشف حقيقة عمليات التجنيس». وقدمت الحركة عريضة، وقعها 82 ألف مواطن، إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون طالبت فيها بوضع دستور جديد، من خلال لجنة منتخبة تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

«وعد»

تمثل «وعد» أو جمعية العمل الوطني الديموقراطي، التيار اليساري في البحرين. وهي تعدّ تاريخياً امتداداً للجبهة الشعبية، وتضم ائتلاً من اليساريين والقوميين والمستقلين والتكنوقراط.

النظام الأساسي للجمعية، التي أشهت في 10 أيلول 2001، يعرف عنها بأنها «تنظيم سياسي انبثق من إرهابات ونضالات الحركة الوطنية الديموقراطية البحرينية». وتقول الجمعية عن نفسها إنها «مشروع لحركة ديموقراطية جديدة»، وإن أهدافها تقوم على «التوعية بمبادئ الدستور والإسهام الفعال في تفعيل ميثاق العمل الوطني، وحماية الثقافة الوطنية العربية والإسلامية، ونشر قيم الديموقراطية، والدفاع عن الحريات وترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين، ومحاربة التفرقة بينهم على أسس طائفية أو قبلية أو طبقية أو عرقية أو غيرها».

لم تتمكن الجمعية، خلال مشاركتها في انتخابات عامي 2006 و2010، من إيصال أي مرشح إلى البرلمان، رغم مشاركة أبرز وجهين فيها، وهما أمينها العام إبراهيم الشريف، ومنيرة فخر.

شهيرة ...



الأمين العام لجمعية «الوفاق» علي سلمان (حسن جمالي - أ ب)

على تسجيل «الوفاق» تحت مظلة قانون الجمعيات السياسية. وتتبنى الحركة شعار «شريعة الحق لا شرعية القانون». تعرف عن نفسها بأنها «حركة الحريات والديموقراطية، بحرينية ذات توجه إصلاحية».

تحدد أهدافها بالآتي: «إحداث إصلاح سياسي حقيقي وإصدار دستور عقدي جديد يصوغه الشعب،

وترسيخ الهوية العربية الإسلامية للبلاد، والمحافظة عليها من الطمس والتشويه، والدفاع عنها أمام كل أشكال الغزو الثقافي والفكري».

«حق»

إذا كانت «الوفاق» التيار المعتدل في المعارضة، فإن حركة «حق» هي التيار الممانع. انشقت عن الجمعية الأولى في تشرين الثاني 2005، احتجاجاً

تتألف المعارضة البحرينية من ثلاثة مكونات أساسية تتنوع توجهاتها بين الإسلامية المعتدلة والمتشددة، إضافة إلى اليسارية والقومية.

وجمعية «الوفاق» المعارضة هي الأكبر من حيث الشعبية، إذ حصلت خلال الانتخابات الأخيرة (سنة 2010) على ما نسبته 65 في المئة من أصوات الناخبين، ما مكّنها من الحصول على 18 من أصل 40 مقعداً في مجلس النواب. والجمعية التي تأسست في تشرين الثاني 2001، هي من المعارضة الوسطية؛ إذ تعمل في إطار التشريعات والقوانين المرعية. يسميها البعض تيار «المسايرة» أو المصالحة، لتمييزها عن تيارات الممانعة التي رفضت الإصلاحات الملكية تحت ذريعة أنها لم تحقق المساواة المنشودة.

وبالنسبة إلى هيكليّة «الوفاق»، فهي تتألف من: المؤتمر العام، وهو الجهاز التنظيمي، ويتمتع بسلطة عليا تعدل النظام الأساسي، وانتخاب الأمين العام، ونائبه، وأعضاء شوري الوفاق وهيئة التحكيم.

يتولى الشيخ علي سلمان الأمانة العامة للجمعية. وعبد الجليل خليل وهو رئيس كتلة الوفاق في مجلس النواب، وخليل مرزوق، الذي تولى منصب نائب رئيس مجلس النواب، من أبرز القياديين في الجمعية.

وتعرف الجمعية عن نفسها، بحسب موقعها الإلكتروني، بأنها: «تنظيم سياسي إسلامي ملتزم بالأحكام الشرعية، انبثق من نضالات شعب البحرين، ليهتم بشؤون الوطن والمواطن، وليعمل على تنمية المجتمع وازدهاره، وتعزيز وحدته الوطنية وفق رؤية شاملة ومتكاملة مستمدة من تعاليم القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة».

أما أهدافها فهي «الإسهام في تمثيل المواطنين سياسياً، والمشاركة في صناعة القرار، وإدارة الشأن العام